

ملخص تنفيذي

لقد نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة حديثاً عن وزارة التنمية الاقتصادية (بأسعار السوق) خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي تأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى صمود الاستهلاك المحلي النهائي مما عوض جزئياً الانخفاض الشديد في الاستثمارات الخاصة.

وقد استقر نسبياً معدل نمو الاستهلاك النهائي خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث بلغ ٥٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الاستهلاك الخاص قد تراجع ليسجل ٤,٥٪ مقارنة بـ ٥,٧٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، في حين ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام ليسجل ٧,٩٪ مقارنة بـ ٢,١٪ في العام المالي السابق. كذلك إنخفض معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وذلك متأثراً بانخفاض الاستثمارات الخاصة مع بداية الأزمة المالية العالمية ليسجل -٩,١٪ مقارنة بارتفاع قدره ١٥,٥٪ خلال العام السابق.

وفي محاولة للحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي، فقد إتجهت الحكومة المصرية إلى دعم قوى الطلب المحلي بإستخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، و الإستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وفيما يخص معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي^١ بتكلفة عوامل الإنتاج فقد تباطأ ليصل إلى ٤,٧٪ خلال عام الدراسة مقابل معدل نمو قدره ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ومن الملاحظ أن هذا التراجع يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ كل من السياحة (معدل نمو حقيقي ١,٣٪)، و٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٣,٧٪)، و١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاعات قناة السويس (تراجع معدل النمو الحقيقي بـ ٧,٢٪)، و٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما استمرت قطاعات الإستخراجات (معدل نمو حقيقي ٦,٤٪)، و١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي والاتصالات (معدل نمو حقيقي ٤,٦٪)، و٣,٨٪ من الناتج المحلي (معدل نمو حقيقي ٥,٨٪)، و١٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. حيث إستقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الاقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فمن المتوقع أن تستقر عند نفس معدلاتها المحققة خلال السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي بإعادة توييب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى" مع العلم أنه إذا تم استثناء اثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية.

وطبقاً للعمليات المبدئية (المعدلة) الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد إستقرت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما عن نسبة العجز الأولي^٤ إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٥,٨٪ لتصل إلى ٢٧٨,٦ مليار جنيه (٢٦٦,٨٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، إرتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٨,٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية إرتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٣٧٪ لتسجل ١١٥,٤ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالإرتفاع في حصيلة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٦٪ إلى ٨٠,٢ مليار جنيه. ويرجع إرتفاع حصيلة الضرائب على الدخل إلى إرتفاع حصيلة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٦٪ لتحقق ٦٥,٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٤٪ لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٦,١٪ لتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الأخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٤٪ فقط لتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى ٧,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٠,٢٪ لتصل إلى ١٠٧,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الأخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٣,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٤٧,٧ مليار جنيه (٣٣,٤٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى إرتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال الفترة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٨,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٩,٧٪ لتصل إلى ٧٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٤٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٣,٢٪ إلى ٤٢,١ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لحفز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

كما تشير أحدث بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى إرتفاع العجز الكلي لتبلغ نسبته ٢,١٪ من الناتج المحلي ليسجل ٢٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفعت نسبة العجز الأولي لتصل إلى ٠,٩٪ من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة يوليو-أغسطس من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فقد ارتفع إجمالي الإيرادات والمنح ارتفاعاً طفيفاً بلغ ٠,٢٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٢,٧ مليار جنيه. ويرجع ذلك الإرتفاع الطفيف إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بـ ٢,٧٪ خلال فترة الدراسة، في حين إنخفضت

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٩,٥٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخل بـ ١٤٪ لتصل إلى ٦ مليارات جنيه مقارنة بـ ٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك سجلت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بأربعة أمثال لتصل إلى ١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠٠٨. على نحو آخر، إنخفضت الإيرادات المحصلة من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بـ ٧,٧٪ و ١٧,٢٪ لتسجلا ٨,٦ مليار جنيه و ٢,١ مليار جنيه على التوالي. أيضاً، فقد إنخفضت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ ١,٦٪ إلى ما يقرب من ٥ مليارات جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠١٠.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بـ ٢٦,١٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠١٠ لتصل إلى ٤٧,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى زيادة المصروفات في جميع الأبواب الفرعية.

فقد ارتفعت الأجور وتعويزات العاملين بنسبة ١٣,٥٪ لتصل إلى ١٤ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٦٠,٥٪ إلى ١٣,٨ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢٠,٢٪ إلى ٢,٢ مليار جنيه. أيضاً ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٥٥٪ إلى ٤,٩ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى بحوالي ٧,٧٪ لتصل إلى ٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت فاتورة الدعم والمنح والفوائد الإجتماعية بـ ٦,٦٪ لتصل إلى ٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٧,٦ مليار جنيه خلال يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث إنخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفعت أرصدة الدين المحلي في نهاية يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق، إلا أنها قد استقرت نسبة إلى الناتج الإجمالي. فقد بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٦٩٩,٧ مليار جنيه (٦٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٩٩,٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة خلال عام الدراسة نحو ٥٦٢,٣ مليار جنيه (٥٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٤٧٨,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٥٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قد اعتمدت في الأساس على زيادة إصدارات أذون وسندات ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٣٩,١ مليار جنيه و ٩٢,٥ مليار جنيه على التوالي في نهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٤٦,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦١٢,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥١٣ مليار جنيه (٥٧,٣٪ من الناتج المحلي) في آخر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٤٦٤ مليار جنيه (٤٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٣٨٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٤٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال عام الدراسة بصفة أساسية عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٦ مليارات جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

وبالمثل فقد بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٦٤٠,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٦١,٧٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٣٧,٦ مليار جنيه (٦٠٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٤٧٢,٨ مليار جنيه (٤٥,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٨٧,١ مليار جنيه (٤٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية قد اتسم بالاستقرار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وبالتالي فإن الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي ترجع في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة.

أما عن خدمة الدين المحلي المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفع خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ١٣,٥٪ إلى ٥٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة بحوالي ٨٣,٤٪ لتصل إلى ١٠,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة وكذلك ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٥,١٪ لتصل إلى ٤٩,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أما عن أهم أدوات الدين المحلي المتداول لأجهزة الموازنة فقد بلغ متوسط آجال أذون وسندات الخزانة في نهاية يونيو ٢٠٠٩ إلى ١,٤ سنة وبلغ متوسط سعر الفائدة المستحق عليها ١١,٢٪.

و تشير البيانات إلى إنخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٠٩ بنحو ٧٪ ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي)، وذلك مقابل ٣٣,٩ مليار دولار (٢٠,١٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٥,٨ مليار دولار (٨١,٩٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد سجلت جملة السيولة المحلية في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٩ نحو ٨٣٦ مليار جنيه، حيث إنخفضت معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية لتسجل ٧,٩٪ خلال يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨,٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل نمو بلغ ١٥,٥٪ في نهاية يوليو ٢٠٠٨. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع نسبة نمو صافي الأصول المحلية ولكن بمعدل أقل وصل إلى ٢١,١٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢٤,٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد صاحب ذلك الإنخفاض الكبير في صافي الأصول الأجنبية بنسبة ١٣,٥٪ في نهاية يوليو ٢٠٠٩.

سجلت صافي الأصول المحلية حوالي ٥٨٠ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤٧٩ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٨، وترجع هذه الزيادة إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٥٧٪ ليصل إلى ٢٩٦ مليار جنيه ونمو صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١,٩٪ ليصل إلى حوالي ٣٨٢ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت المطلوبات من قطاع الأعمال العام بمعدل ٢٤,١٪ لتصل إلى ٣٤ مليار جنيه.

وفي نفس الوقت، يرجع الانخفاض في معدل نمو صافي الأصول الأجنبية إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي بـ ٤,٥٪ إلى ١٧٢,٢ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بارتفاع قدره ٧٧,٦٪ خلال العام الماضي، وذلك تأثراً باختفاء أثر الأساس الناجم عن تفعيل اتفاقية الحساب المجمع بين البنك المركزي ووزارة المالية المصرية في نهاية يونيو ٢٠٠٨ والذي امتد أثره على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي خلال العام الممتد من يونيو ٢٠٠٨ وحتى مايو ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك فقد إنخفض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنحو ٢٧,٤٪ ليصل إلى ٨٥ مليار جنيه في يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بارتفاع ضئيل قدره ١,٨٪ خلال العام الماضي.

٨

قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

٩ تم تفعيل إتفاقية الحساب المجمع بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية في يونيو ٢٠٠٨، مما أدى إلى إهلاك جزء من السندات الصادرة عن وزارة المالية لصالح البنك المركزي مقابل استخدام وزارة المالية لرصيد الحساب المجمع، ومن ثم إنخفضت قيمة الخصوم الأجنبية المستحقة على البنك المركزي وارتفعت قيمة صافي الأصول الأجنبية لديه، وأثر ذلك على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي طوال الفترة الممتدة من يونيو ٢٠٠٨ حتى مايو ٢٠٠٩.

وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٤,٨٪ لتصل إلى ١٤,٢ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الإنخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٢,٤٪ لتصل إلى ١١ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية إنخفاض بنسبة ٤,٦٪ لتبلغ ٥٠,٣ مليار دولار. وقد أدت هذه التطورات في مجملها إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٧,٥٪ ليصل إلى ٢٥,٢ مليار دولار خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٢٣,٤ مليار دولار خلال العام السابق.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفض جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٢,٥٪ إلى ٢٣,٨ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته المتحصلات من كافة بنود المتحصلات في الميزان الخدمي ما عدا الخدمات الحكومية. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ٧,٧٪ لتصل إلى ١١,٣ مليار دولار خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ١٢,٢ مليار دولار خلال العام السابق، وكمحصلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٦,٥٪ ليحقق نحو ١٢,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٥ مليار دولار خلال العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢١٠,٧٪ خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٨,٩٪ ليحقق ٧,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضا بنسبة ١٣,٢٪ خلال عام الدراسة لتحقق ٥٧,٢ مليار دولار، في الوقت ذاته إنخفض إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ٥,٢٪ إلى ٦١,٦ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ٤,٤ مليار دولار (-٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٢,٨٪ مقارنة بنحو ١٠١,٤٪ في العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ صافي تدفقات للداخل بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار خلال العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للداخل لتحقق ٤,٢ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ ٢,٢ مليار دولار خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع صافي تدفق أصول البنوك الأخرى (للداخل) لتحقق ٨,٣ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٢,٥ مليار دولار خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، فقد بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل نحو ٨,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بصافي تدفقات للداخل في حدود ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق، كما سجل صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر تدفق للخارج قدره ٩,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١,٤ مليار دولار تدفق للخارج خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٣٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل صافي تدفقات للخارج بـ ٣ مليار دولار خلال العام السابق.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧,٥ أشهر مقارنة بـ ٧,٩ أشهر خلال العام المالي السابق. كما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٠,٠٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٥٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ CASE (٣٠ سابقاً) خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ بـ ٥٥٢ نقطة ليصل إلى ٦٧٢٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٦١٧٤ نقطة، في حين انخفض المؤشر بنسبة ٢٠,٤٪ بالمقارنة بمستواه المحقق في نهاية يوليو من العام السابق والذي بلغ ٨٤٥٠ نقطة. كذلك انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٢٣,١٪ في أغسطس ٢٠٠٩ ليسجل ٥٣٤ مليار جنيه (٤٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٧,٦ لتبلغ ٦٥٠ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ٨,٧٪ ليصل إلى ١٨٦ مليار جنيه. بالنسبة إلى صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي فقد تراجع خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق بنسبة ٨,٨٪ ليبلغ ٣١,٦ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بشهر يونيو ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣١,٣ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٧,٧٪ في يوليو ٢٠٠٩ إلى ٨٢٣ مليار جنيه، منها ٨٧,٥٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ٥,٢٪ إلى ٤٢٨ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ٥,٥٪ ليصل إلى ٣٩٧ مليار جنيه بالإضافة إلى الإرتفاع الطفيف في معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ١,٥٪ ليصل إلى ٣١ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٧,٩٪ في يوليو ٢٠٠٩ مقابل ٤٧,٦٪ في شهر يوليو من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٤,٢٪ مقابل ٦٩,٦٪ في العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٩,٦٪ في يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٠,١٪ خلال الشهر السابق و ٢٠,٦٪ في شهر يوليو ٢٠٠٨. بالنسبة لمعدلات الدولار في الودائع خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ فقد انخفضت أيضاً لتصل إلى ٢٥,٣٪ مقارنة بـ ٢٥,٧٪ في الشهر السابق ومقارنة بنفس النسبة في يوليو ٢٠٠٨.

■ إنخفاض معدل التضخم السنوي^١ لحضر الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ ليصل إلى ٩٪ مقارنة بـ ٩,٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ (٨,٤٪ إجمالي الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٩,٧٪ في الشهر السابق) وليسجل بذلك تراجعاً تراكمياً مقداره ١٤,٦ نقطة مئوية خلال الإثني عشر شهراً الماضية. بينما انخفض معدل التضخم الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ١,٥٪ مقارنة بـ ٢,٢٪ خلال الشهر السابق نتيجة إنخفاض معدل التضخم لمجموعة الطعام والشراب لتسجل ٣,١٪ مقارنة بـ ٤,٢٪ خلال شهر يوليو ٢٠٠٩. وعلى نحو آخر، سجل مؤشر أسعار المنتجين في أغسطس ٢٠٠٩ -٨,٤٪ مقارنة بـ ١٣,٤٪ في الشهر السابق عليه، ومقارنة بـ ٢٩,٤٪ خلال شهر أغسطس ٢٠٠٨.

■ في ضوء الانخفاض التراكمي في معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين خلال الفترة السابقة وكذا تباطؤ نمو الناتج المحلي الحقيقي ولكن بدرجة أقل من المتوقع، قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) للمرة السادسة على التوالي في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والقروض لمدة ليلة واحدة بواقع ٠,٢٥٪ فقط ليصبحا ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي.

■ وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عجزاً كلياً بلغ ٣,٤ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٥,٤ مليار دولار خلال العام السابق. وقد حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً بلغ ٤,٤ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ ٠,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. من جهة أخرى فقد سجل الميزان المالي والرأسمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ١,٤ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٧,٦ مليار دولار خلال العام السابق.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ انخفاض بنسبة ١٤,٣٪ لتصل إلى ٢٥,٢ مليار دولار

^١ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كعشر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.